

كلية القانون والعلوم السياسية  
قسم/ العلوم السياسية  
المرحلة/ الرابعة  
المادة/ القضية الفلسطينية  
استاذ المادة/ أ.م. د. عماد خضير سلمان

### (المحاضرة السادسة)

## **الموضوع/ مشاريع التسوية السلمية للصراع العربي - الاسرائيلي وعملية السلام في الشرق**

### **الأوسط:**

تعتبر منطقة الشرق الأوسط من أكثر المناطق توترا في العالم بسبب الصراع العربي - (الاسرائيلي )، لذا فقد طرحت مشاريع سلام مختلفة منذ بداية الصراع في محاولة لعله . الا ان تلك المشاريع لم تنجح في جمع اطراف الصراع على طاولة المفاوضات بشكل مباشر وعلني . وباستثناء المفاوضات المباشرة بين الدول العربية (واسرائيل) على اتفاقيات الهدنة عام ١٩٤٩، كانت المفاوضات العربية (الاسرائيلية ) تتم بشكل غير مباشر. اما المفاوضات المباشرة والعلنية بين الدول العربية و ( اسرائيل ) فقد بدأت عام ١٩٧٧ بين مصر و اسرائيل الى ان تم التوصل الى اتفاقيات كامب ديفيد عام ١٩٧٩ بينما ، اضافة الى مؤتمر جنيف للسلام الذي شارل في كل من الأردن ومصر والجانب (الاسرائيلي ) عام ١٩٧٤، واعيد توسيع دائرة المفاوضات المباشرة في مؤتمر مدريد في شهر تشرين الأول عام ١٩٩١ ، حيث اعتبر أول مؤتمر يعالج قضية الصراع الشامل في الشرين الأوسط ، وفتح المجال واسعا أمام البدء في مفاوضات ثنائية ومباشرة بين العرب ( واسرائيل )

### **• مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط عام ١٩٩١ :**

كان مؤتمر مدريد للسلام الذي عقد عام ١٩٩١ هو اخر الصيغ التي طرحت لحل الصراع ، وذلك بمبادرة من الرئيس الأمريكي جورج بوش ( الاب ) في ٦ مارس ١٩٩١ في خطاب له أمام الكونغرس دعا فيه الى عقد مؤتمر لأطراف النزاع ، وقد استجابت الأطراف جميعها لأول مرة لهذا المشروع ، حيث شاركت في جلسات المؤتمر في مدريد بإسبانيا ايام ٣٠/١٠-١-٢/١١/١٩٩١ ، وقد انبثق عن المؤتمر مساران للتفاوض مباشرة بين كل الأطراف العربية المعنية بالصراع مع (اسرائيل).

وقد اعتبر هذا المؤتمر نقطة انطلاق العملية السلمية الحل الصراع العربي \_ ( الإسرائيلي ) المنذع منذ اوائل القرن العشرين في الشرق الاوسط ، وعقد المؤتمر بحضور دول المواجهة العربية اضافة الى منظمة

التحرير الفلسطينية ودول الاتحاد المغاربي ودول مجلس التعاون الخليجي والسوق الأوروبية وبرعاية اميركية سوفياتية مشتركة على مستوى القمة .

وقد هدف المشروع اساسا إلى كسر حالة الجمود التي تعتري الاتصالات السياسية في المنطقة بخصوص الصراع او الى كسر الحاجز النفسي الذي بدأه الرئيس المصري الراحل انور السادات في مبادرته الخاصة بزيارة القدس عام ١٩٧٧ ، الأمر الذي يعمل على كسر حدة الصراع.

ومارست الولايات المتحدة ضغوطا واسعة النطاق على الأطراف العربية فيما مارست اقصى درجات الترغيب مع الجانب الاسرائيلي عبر الضمانات المتوالية لأمن اسرائيل وتقبل شروطها المختلفة ، وذلك من اجل انجاح عقد المؤتمر . وبعد الانعقاد الأول تحول المؤتمر الى محوري تفاوض ، و كان الأول في الإطار الثنائي بين (اسرائيل ) وكل دولة عربية على حدة ، بهدف انتهاء النزاع وتحديد البعد الدولي من الضغط على (اسرائيل) خصوصا فيما يتعلق بقرارات الأمم المتحدة المؤيدة لحقوق الشعب الفلسطيني والعربي، وكان الثاني على الصعيد المتعدد الأطراف وبمشاركة دول من خارج المنطقة ، بهدف بناء الشرق الأوسط الجديد ، وتوفير ضمانات اساسية لمصالح الدول الكبرى ، واخراج بعض القضايا من مجال التفاوض الثنائي بوصفها عقبات امام تقدمها الى المجال المتعدد ، وليعمل على بناء سوق اقتصادي شرق اوسطي ، ونظام اقليمي ، وهياكل بنوية تعاونية اقليمية مختلفة .

### • اسباب انطلاق عملية السلام :

١- **التراجع الاستراتيجي العربي :** ادى خروج مصر ، اقوى الدول العربية من ساحة الصراع مع اسرائيل عام ١٩٧٩ ، وخروج المقاومة الفلسطينية من لبنان عام ١٩٨٢ ، الى حدوث تراجع في الخطاب السياسي العربي فبدلا من لاءات قمة الخرطوم الثلاثة عام ١٩٩٧ ( لا للتفاوض ولا للصلح ولا للاعتراف) وافقت القمة العربية في مؤتمر فاس عام ١٩٨٢ ، على مشروع سلام عربي تقدم به ولي العهد السعودي آنذاك الملك فهد بن عبد العزيز ، يدعو الى الانسحاب الاسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة ، مقابل الاعتراف العربي ب ( اسرائيل ) .

٢- **الظروف الدولية والضغط الأمريكية:** ادت حرب الخليج الثانية ( ١٩٩٠ / ١٩٩١ ) الي تحجيم القوة العسكرية العراقية والتي كانت تشكل ثقلا هاما في مجال التوازن الاستراتيجي مع ( اسرائيل ) . كما ادت الى انهيار التضامن العربي الرسمي ، مما كان له اكبر الأثر في أضعاف القضية الفلسطينية التي كانت بأمس الحاجة للانتفاف العربي الرسمي والشعبي حولها . كما عكست مجريات الازمة حجم الهيمنة الأمريكية على

النظام الدولي الجديد ، التي أصبحت الطرف الأوحده الموجه والمؤثر على مسار الصراع العربي - الاسرائيلي في مرحلة ما بعد هذه الحرب في ظل انتهاء الحرب الباردة وانهيار المنظومة الاشتراكية وده تكفك الاتحاد السوفيتي مما جعل الظروف مؤاتية لصالح الطرف الأمريكي وبرنامجه وتوجهاته السياسية في المنطقة، ومارست ضغوطا على اسرائيل والدول العربية من اجل البدء بمسيرة السلام . وما تزال الولايات المتحدة تضغط خصوصا على الجانب العربي لإبرام اتفاقات شاملة مع (اسرائيل) ، وانهاء حالة الصراع ، وذلك برغم الاهتزاز الذي اصاب الاتفاقات الموقعة مع الفلسطينيين عدة مرات.

٣ . التوجه نحو توفير الاستقرار في المنطقة : وهو الهدف الذي تعتقد الولايات المتحدة وفق تعريفها له بأنه يخدم مصالحها ، مما شجعها على الالقاء بثقلها نحو تخفيف عوامل الصراع بما يسمح ببناء الشرق الأوسط الجديد الذي تتحقق فيه المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة وحلفائها الدوليين و(اسرائيل ) من خلال عملية السلام واتفاقاتها .

وتم خلال المفاوضات الثنائية (٩١/١١-١٩٩٤/١٠) التوصل إلى اتفاقين رئيسيين ، بين كل من (اسرائيل ) والفلسطينيين والاردنيين ، عرفا باسم اتفاق أوسلو في ١٣/٩/١٩٩٣ بمراحله المختلفة ، ومعاهدة وادي عربة في ٢٦/١٠/١٩٩٤ بملحقاتها التفصيلية المختلفة ايضا على التوالي ، حيث تناول اتفاق اوسلو اقامة حكم ذاتي محدود لفترة انتقالية تبلغ خمس سنوات في الضفة الغربية وقطاع غزة للفلسطينيين ، كما اتفق خلاله على تأجيل بحث قضايا الصراع الأعقد وهي وضع مدينة القدس ، ومستقبل المستوطنات ، وشكل الكيان الفلسطيني الذي سيؤول اليه الحكم الذاتي .

وعلى صعيد معاهدة وادي عربة فقد استعاد الأردن معظم أراضيهِ المحتلة ، ونصف حقوقه المائية ، ووقع اتفاقية امنية لمنع الاعتداءات على ( اسرائيل ) ، كما وعد بدعم اقتصاده واعطائه دورا مهما في الترتيبات الاقليمية للمنطقة في حقبة السلام ، وفي الحل النهائي لمدينة القدس.

فيما لو تسفر المفاوضات على المسارين السوري واللبناني عن التوصل الى اتفاقات ، واقتصرت على جدول الاعمال وبعض التفاهات الأولية مع حكومة حزب العمل ( الاسرائيلية) تنكرت لها حكومة الليكود بعد فوزها في انتخابات ١٩٩٦ ، خصوصا ما يتعلق بالدور السوري في لبنان ، والانسحاب ( الاسرائيلي) من الجنوب اللبناني ، والانسحاب من هضبة الجولان ، والترتيبات الأمنية ، ومسألة العلاقات الدبلوماسية والتطبيع .

وتمكنت المفاوضات المتعددة الأطراف برغم رفض سوريا المشاركة فيها إلى جانب لبنان من عقد اجتماعات متعددة انبثقت عن لجانها المختلفة مؤسسات اقليمية ودولية ، واليات واسعة النطاق لتفعيل اعادة بناء المنطقة من اهمها :

١ - **المؤتمر الاقتصادي العالمي :** الذي عقد لثلاث سنوات متوالية في دول عربية بدءا من المغرب عام ١٩٩٤ ثم الأردن عام ١٩٩٥ ، القاهرة عام ١٩٩٦ . حيث شاركت فيه مئات الوفود كثير منها على مستوى رفيع ، وتم الاتفاق على انشاء بنك للتنمية الاقتصادية في الشرق الأوسط مقره القاهرة يسمى ( البنك الاقليمي والتعاون للشرق الأوسط وشمال افريقيا ) وكذلك تأسيس مجموعة عمل تطوير الاقتصاد الاقليمي ومقرها عمان ، ومجلس السياحة والسفر للشرق الأوسط ومقره تونس ، وغيرها من المؤسسات ، وتسبب المؤتمر بانفتاح ملحوظ بين رجال الأعمال العرب ( والاسرائيليين ) .

٣- **مؤتمر التنمية والسكان العالمي:** الذي عقد في القاهرة عام ١٩٩٤ ، والذي خصص لبحث مشكلة التفجر السكاني في دول العالم ومعوقات التنمية الاقتصادية وحرية المرأة ، ولقي اعتراضا واسع النطاق ، بسبب تعارض ورقة العمل الأمريكية المقدمة فيه مع مبادئ الاديان السماوية وعلى رأسها الدين الإسلامي فيما يتعلق ب ( الاجهاض ، ومفاهيم حرية المرأة ، تحديد النسل ) .

٤- **مؤتمر الأمن والتسلح:** الذي أسفر عن تشكيل مجلس لمراقبة الامن والتسلح الاقليمي في المنطقة ومقره عمان ، بهدف الحد من تدفق الأسلحة التقليدية ، والمساعدة في ضبط الأمن ، والعمل على حد من الإنفاق العسكري لمصلحة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والسعي لإقامة منطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل المختلفة. اما على صعيد مسالتي المياه واللاجئين ، فبرغم تقديم العديد من الدول لعدد من المشاريع مثل جدولة عودة النازحين لعام ١٩٦٧ بمعدل ٤٠٠ نازح سنويا ولأسباب انسانية ، الا أن الأطراف لم تتوصل إلى أي اتفاق ذي بال بشأن حل المشكلة في المنطقة ، فيما ظهرت عقبة توفير المعلومات وتبادلها ودقتها والاعتراف بها من مختلف الأطراف وساهمت في عرقلة امكانية التوصل إلى حلول مرضية ، وبخاصة فيما يتعلق برفض الطرف (الإسرائيلي) الاستجابة للحقوق المائية الفلسطينية، ولقرارات الأمم المتحدة بخصوص عودة اللاجئين الفلسطينيين الى وطنهم.

#### ● **آثار الاتفاق وانعكاساته:**

انعكست آثار الاتفاق على الساحة الفلسطينية والعربية والدولية فقد اخرج القضية الفلسطينية من المحافل الدولية باعتبار ان اصحاب المشكلة هي الوحيدون المعنيون بحلها ، مما ادى الى تهميشها دوليا

اما على الصعيد العربي فقد ادى توقيع الاتفاق على كل حالة الجمود التي واكبت تاريخ العرقات العربية (الاسرائيلية) ، وساعد في تسارع عملية التطبيع بين الدول العربية و ( اسرائيل ) . وادى الاتفاق كذلك على الصعيد الفلسطيني الى فرز سياسي بين معسكري المؤيدين والمعارضين ، مما تسبب بانقسام في الشارع الفلسطيني تجاه معظم القضايا التي يتوجب التعامل معها ، مما اضعف امكانية اتخاذ منطلقا موحدا للجهد الفلسطيني العام.

### • قراءة في مسائل اساسية في الاتفاق:

١ . اعادة الانتشار والانسحاب العسكري ( الاسرائيلي ): لم يتحدث الاتفاق عن انسحاب عسكري شامل من مناطق الحكم الذاتي ، انما تحدث عن اعادة انتشار القوات الاسرائيلية في هذه المناطق ، فعملية الانتشار المزمع اتمامها اثناء الفترة الانتقالية لا تعني انتشار القوات العسكرية الإسرائيلية على طول الخط الأخضر الفاصل بين الضفة الغربية و( اسرائيل ) ، واعداد الانتشار هذه لا تحمل مدلولاً سياسياً ذي علاقة بإنهاء الاحتلال من حيث المبدأ .

٢- القدس والمفاوضات النهائية: لم يتناول الاتفاق قضية القدس التي اجل التفاوض حولها الى مفاوضات المرحلة النهائية حسب اتفاق أوسلو نفسه ، وتخضع القدس لقانون ( اسرائيلي ) أقره الكنيست في ١٩٨٠/٧/٣ باعتبارها عاصمة (اسرائيل) ، وقد صادق الكنيست الإسرائيلي مرة اخرى في اذار ١٩٩٠ على قرار يؤكد على أن القدس الموحدة ستكون تحت السيادة (الاسرائيلية) ، وسوف لن يكون هناك مفاوضات على وحدتها ووضعها ، والغرض من هذا القرار ان يكون متطابقا مع القدس لإجبار السياسيين في اسرائيل على الاستمرار في الخط ضد أي تسوية تتعلق بالقدس وبذلك اعطى الاتفاق (اسرائيل) مزيداً من الوقت لاستكمال تهويد المدينة المقدسة وخلق وقائع جديدة فيها وخاصة في ظل رئاسة الليكود لبلدياتها ، وذلك في مجال بناء المستوطنات حول القدس وداخلها ، وزيادة عدد المتوطنين فيها والتضييق على السكان العرب في المدينة وممارسة الضغوط عليهم لتهجيرهم ، ومصادرة الاراضي وحجب الكثير من الخدمات الأساسية عن الأحياء العربية ، وفرض الضرائب والغرامات الباهظة على الأهالي والتجار.

٣. الارض والمستوطنات : لم يتحدث الاتفاق عن حقوق سيادية السلطة الحكم الذاتي الفلسطيني في الأرض والثروات الطبيعية وعلى الأخص ما يتعلق بالثروة المائية التي تعتبر شريان الحياة ، وقد ترك بحتها الى اللجان المشتركة ، ولم يأخذ الأنفاق بعين الاعتبار سوى الاحتياجات (الاسرائيلية) بإقرار الأمر الواقع ، وبذلك لم يتمكن من وضع اللبنة الأولى السليمة لقواعد البنية التحتية للتنمية ، اما المستوطنات التي يقوم

معظمها على اراض مصادرة ، فقد تم تأجيل حثها الى مفاوضات المرحلة النهائية ، حيث أم تكتف ( إسرائيل ) بإبقاء المستوطنين والمستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة في المرحلة الانتقالية فحسب بل ضمن الاتفاق استمرار وجودها العسكري حول المستوطنات وعلى الطرق الرئيسية وفي المراكز الاستراتيجية ، وبذلك يكون الاتفاق قد حقق ( الاسرائيل ) هدفها باستمرار الوجود العسكري في المرحلة الانتقالية على الاقل في مناطق الحكم الذاتي .

٥- **الامن:** عالج الاتفاق مختلف الجوانب المتعلقة بأمن ( إسرائيل ) وجيشها ومواطنيها سواء داخل مناطق الحكم الذاتي المحدود او خارجها ، غير انه لم يتطرق إلى الأمن الفلسطيني الا في شق واحد يتعلق بالنظرية ( الاسرائيلية ) القائلة بأن فئات المعارضة الفلسطينية تشكل خطرا على الفلسطينيين ، وقد عبر عن هذا الفهو شيمون بيريز وزير خارجية (اسرائيل ) عند توقيع الاتفاق بقوله ( ان اسرائيل ستوفر السلاح اللازم لسلطة الحكم الذاتي لمواجهة الأخطار الأمنية من المنظمات الإرهابية )

وينقسم موضوع الأمن حسب الاتفاق الى قسمين : داخلي وخارجي ،

أ- **الأمن الخارجي:** وهو الشق الذي يعد من مقومات السيادة الأساسية فقد اقر الاتفاق بأنه حق كامل للدولة العبرية بما في ذلك امن المعابر والحدود والجسور.

ب- **الأمن الداخلي:** وينقسم الى ثلاثة اقسام :

- **امن (الإسرائيليين)** المدنيين والعسكريين وتضطلع به القوات (الإسرائيلية) في مناطق الحكم الذاتي وخارجها على حد سواء.
  - **امن الفلسطينيين** المتعلق بالخلافات فيما بينهم ، وتضطلع به السلطة الذاتية في الضفة والقطاع ما عدا القدس.
  - **الامن المشترك:** الذي يقع في مناطق التشابك السكاني بين العرب واليهود كما في الخليل ، حيث تقوم دوريات عسكرية مشتركة في مثل هذه المناطق حسب اتفاق (اوسلو ٢ )
- ويظهر من خلال ذلك أن المهمات الأمنية التي أوكلت إلى الشرطة الفلسطينية انما ترفع العبء الفلسطيني عن كاهل الإسرائيليين ، اضافة الى مساهمة هذه الشرطة في معالجة الهجمات التي يتعرض لها ( الاسرائيليون ) في الضفة والقطاع .